

وهذا الإنفاق لابد أن يموله إيرادات عامة، والتي أسندت هذه المهمة لوزارة المالية؛ لتتولى وضع وإعداد سياسات المالية العامة الداعمة للاستقرار والنمو الاقتصادي، واستدامة موارد الحكومة المالية وكفاءة استغلالها بالتنسيق والتكامل مع السياسات النقدية والاقتصادية في إطار الخطط التنموية وأهدافها الاستراتيجية، وهي المسؤولة عن متابعة تحصيل الإيرادات العامة، ولقد نص نظام إيرادات الدولة على المهام والمسؤوليات التي تختص بها وزارة المالية، فنصت المادة الثالثة بأن على وزارة المالية تقدير إيرادات الدولة المتوقع تحصيلها لكل سنة مالية في ضوء التقديرات الواردة لها من الوزارات أو المصالح أو المؤسسات أو الهيئات العامة كما نصت المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لنظام إيرادات الدولة بأن للوزارة المقدمة منهم، ولها تعديلها وإبلاغهم بما يتم اعتماده من تقديرات. وهذا يدل على أن من أعمال ومهام وزارة المالية وضع تقديرات سابقة للإيرادات المتوقع تحصيلها، سابقة لكيفية وطرق تحصيلها من خلال التقديرات الواردة إليها. بما يضمن المحافظة والرقابة عليها، ولها أن تستعين في ذلك بالقطاع الخاص. فوضع الإجراءات الكفيلة بتحصيل الإيرادات وسن النظم الضابطة لها، وبيان الأساليب والطرق في تحصيل الإيرادات من أهم المسؤوليات والمهام التي تتولاها الوزارة في عملية الإيرادات العامة، العامة. كما نصت المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية لنظام الإيرادات العامة بأن على الوزارة بعد التأكد من تحقيق الجهات العامة لزيادة في إيراداتها تخصيص ما يقابل (٢٠%) من الزيادة المتحققة ضمن اعتمادات ميزانيتها خلال السنة المالية التالية وفقاً للآتي : ١- لا يزيد ما تم تخصيصه عن (٥%) من إجمالي الاعتمادات الأصلية بميزانية الجهة للسنة المالية السابقة . ٢- نسبة لا تزيد عن (٣٠%) (لتنمية وتطوير الاستثمارات التي يجب على الجهات العامة القيام بها . ٣- المتبقي يخصص في الاعتمادات الأخرى بميزانية هذه الجهات . وهذا يتيح للموظفين والجهات العامة العمل على تحقيق زيادة في الإيرادات العامة، وفتح استثمارات تعمل على تنويع وزيادة الإيرادات مما يسهم في تحقيق الموازنات العامة التي تسهم في تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية . أما تحصيل الإيرادات العامة فقد نصت المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام الإيرادات العامة بأن تحصيلها يكون عن طريق نظام سداد أو أي أساليب وتقنيات أخرى تقرها وزارة المالية، فهي مختصة ببيان الطريق المناسب للتحصيل، وعليها عند ربط الجهات بنظام سداد القيام بالآتي : ١- فتح حساب تجميعي في أحد البنوك أو المصارف المحلية بالاتفاق مع الجهات لإيداع الإيرادات المحصلة من خلال نظام سداد . ٢- تحديد الحسابات التي يتم تحويل الإيرادات إليها آلياً من الحساب التجميعي بعد الاتفاق مع الجهات العامة . أو المراقب المالي بموجب الصلاحيات المخولة له، ٧- خلاصة توضح كيفية إجراءات احتساب الغرامات المطلوب استبعاد قيمتها مع المستندات المؤيدة لذلك في حالة قيدها لحساب الإيرادات بطريق الخطأ . ١٢- الاقرار المالي الخاص بطلبات الاستبعاد التي ينبغي موافقة وزارة المالية عليها .